تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية

الباحث **أ.د.نهاد عبد الكريم العبيدي**
علي حسين زاير **كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد**

المستلخص:

ركز البحث على تحليل مدى تأثير إنشاء نظام تأمين الودائع على استقرار الجهاز المصرفي من خلال مناقشته واستعراض ملامحه وقضاياه الرئيسية، ولكون المصارف التجارية العراقية وبشكل عام لا تستثمر ودائعها (رغم محدوديتها) بشكل فعال حيث يظهر وجود أموال مجمدة لا تستثمرها المصارف كما ان المصارف التجارية ولاسيما الخاصة منها تتسم بصغر حجمها وغير كافية لمنح الائتمان كقروض وسلف للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وهذا راجع لأحجام المودعين عن ايداع مدخراتهم في الجهاز المصرفي العراقي لذلك اوضح البحث اسباب هذا الاحجام وسعى للتعرف على الاسباب الحقيقية التي ادت الى عزوف المودعين عن ايداع مدخراتهم في المصارف الحكومية والخاصة في المناطق التي تنتشر فيها فروع لتلك المصارف، وتنامي ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي العراقي، والتي اثرت سلباً على اجمالي الموارد وقوضت من القدرة التمويلية للمصارف مما يستدعي التفكير في المزيد من السبل والاجراءات لجذب المدخرات الى الجهاز المصرفي العراقي، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الجوانب الأساسية للنظام ، واظهرت نتائج البحث ان تطبيق نظام التأمين على الودائع من افضل السبل لتحقيق ذلك، وان النظام سوف يسهم في زيادة ثقة الجمهور العراقي بالمصارف التجارية العراقية ومن ضمنها المصارف الخاصة.

مفاتيح البحث: نظام تأمين الودائع، اداء المصارف التجارية العراقية، جذب الودائع.

Abstract

The research focused on the analysis of the impact of the establishment of deposit insurance scheme on the stability of the banking system through discussion and review of its features and its major issues, and the fact that Iraq's commercial banks and generally do not invest their deposits (though limited) effectively as it shows the presence of frozen funds not invested by the banks as the commercial banks, particularly private ones characterized by small size and inadequate for the granting of credit loans and advances to contribute to the economic development, and this is due to the sizes of depositors for deposit their savings in the Iraqi banking system so explained Find the reasons for this reluctance, and sought to identify the real causes that led to the reluctance of depositors for deposit their savings in government and private banks in areas where the branches of these banks, and the growing phenomenon of leakage of cash outside the Iraqi banking system, which impacted negatively on the total resources and undermined the financing capacity of the banks, which calls for thinking in more ways and measures to attract savings to the Iraqi banking system, has adopted a search on the descriptive approach analytical analysis of key aspects of the system, and the results showed that the application of the system of deposit insurance of the best ways to achieve this, and that the system will contribute to increased public confidence in the Iraqi commercial banks, including private banks.

Keywords: Deposit insurance system, the performance of the Iraqi commercial banks, attract deposits.

المقدمة

هناك متطلبات اساسية وشروطٌ مسبقة ينبغي توافرها لتحقيق النمو الاقتصادي بالشكل والمعدل المطلوب، ولعل من بين تلك المتطلبات توافر الموارد المالية ومن مصادر ملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والانتاج، وهناك مصادر تمويل خارجية تكون عن طريق(القروض، المساعدات الاجنبية، الاستثمار الاجنبي المباشر وما الى ذلك)، ومصادر تمويل داخلية تتمثل اهمها في الادخارات، ويعد الجهاز المصرفي من اهم مصادر التمويل الداخلية ويمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية لأية دولة، ولاشك ان من اولويات عمله توفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة معتمداً بذلك على حجم الودائع التي تكون بمثابة القلب النابض للمصارف التجارية سواءاً كانت حكومية ام خاصة. وهنا يكون الامر ضرورياً في البحث عن السبل التي تكفل الوصول لزيادتها وتنميتها. ويأتي هذا البحث هادفاً إلى تحليل امكانية تطبيق نظام لتأمين الودائع في العراق بكونه عاملاً من بين عدة عوامل تساعد على جذب المزيد من الودائع للجهاز المصرفي وللوصول إلى المساهمة في الاستقرار المصرفي وزيادة ثقة الجمهور العراقي في المصارف ولاسيما الخاصة منها، اخذين بنظر الاعتبار خصوصية المصارف التجارية العراقية الخاصة في حداثة تعاملها في الودائع من ناحية، ولضعف التعامل معها سواءاً من قبل الافراد او المؤسسات الحكومية خاصةً.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث والتي تبحث في ان الجمهور العراقي غالباً ما يحتفظ بأمواله الخاصة خارج المصارف (اكتناز *The hoarding*) وهذا قد يكون راجع لعدم ثقته بالمصارف وبالأخص الخاصة منها وبسبب ظروف العراق غير المستقرة، مع الاخذ بعين الاعتبار هناك من يودع امواله ولكن في الغالب تكون في المصارف الحكومية، بعبارة اخرى، هناك تفاوت في الاداء المصرفي بين المصارف التجارية الحكومية والخاصة لصالح الاولى وهو ضعف يؤشر في الجهاز المصرفي العراقي من شأنه ان يعوق التنمية الاقتصادية ويحد من دور القطاع الخاص في اخذ دوره المرتقب، وهنا تكمن مشكلة البحث فاذا كان الاستثمار هو الاساس في عملية النمو الاقتصادي وكان هذا الاستثمار محدوداً وغير كاف في العراق، واذا كان معدل الادخار (مصدر تمويل الاستثمار) منخفضاً، فما مدى مساهمة تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق في تجميع تلك المدخرات القليلة وترشيدها ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار الداعم للنمو الاقتصادي وعن طريق منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث بكونه يسلط الضوء على نظام التأمين على الودائع وامكانية تطبيقه في العراق ليساهم في رفع قدرة المصارف على استقطاب المدخرات فارتفاع نسبة النقود لدى المصارف من جملة النقود المتبادلة في الاقتصاد، يعتبر مؤشراً إيجابياً لتعزيز ثقة الجمهور في المصارف الوطنية وتطوير قدرات الاخيرة على القيام بدورها الأساسي في الوساطة المالية بين الادخار بالاستثمار وعن طريق التطور الإيجابي في حجم الودائع لدى المصارف ، فالاهتمام بالودائع وحجمها وكيفية زيادتها فضلاً عن المكونات الاخرى لشبكة الامان المالي، على درجة عالية من الاهمية اذا ما اريد الأخذ بأسباب الرقي لملاحقة ومواكبة التطورات السريعة التي تحدث داخل الأسواق العالمية والإقليمية.

فرضية البحث :

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية التالية : يساهم نظام التأمين على الودائع المصرفية في الدول التي لم تطبقه، في ردم الفجوة التي تشكل ثغرة ذات وزن في النظام المصرفي والمالي لتلك الدول. ويساهم في رفع قدرة المصارف على استقطاب المدخرات وتعزيز ثقة الجمهور في المصارف الوطنية وتطوير قدرات الاخيرة على القيام بدورها الأساسي في الوساطة المالية بين الادخار – الاستثمار.

هدف البحث :

تأسيساً على مشكلة البحث وفرضيته يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1.تسليط الضوء على نظام التأمين على الودائع كجزء من منهج الاصلاح المصرفي ومدى تأثيره في معالجة المعوقات التي يعاني منها قطاع المصارف في العراق.

2.التعريف بالتطورات الكبيرة التي حدثت في القطاع المصرفي والوقوف على نتائج برامج الإصلاح المصرفي ودور المصارف في دعم القطاعات التنموية واستعراض بعض الرؤى المستقبلية.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي عند التعرض إلى نظام التأمين على الودائع ، ودور هذا النظام في تطوير العمل المصرفي وتأثيره على تطور العادات المصرفية وامكانيته في جذب واستقطاب المزيد من الودائع لكشف العلاقة السببية بينهما ومن ثم تحليل النتائج.

هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة بموضوع البحث، فقد تم تقسيم محتوياته الى عدة محاور تشتمل على ما يلي:

المحور الأول : الاطار العام لنظام التأمين على الودائع ويشمل:

اولاً : النشأة التاريخية والتعريفية لنظام التأمين على الودائع.

ثانياً : اهداف نظام التأمين على الودائع.

المحور الثاني: بعض المؤشرات الكمية لنشاط المصارف التجارية العراقية (التحليل وسلامة الاداء):

اولاً: كفاية رأس المال Capital efficiency

ثانياً: تطور حجم اجمالي الودائع : Evolution of the size of total deposits

المحور الثالث: تقييم أداء المصارف التجارية في جذب الودائع:

اولاً : حركة الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً:اهمية الودائع وقدرة المصارف التجارية على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية.

المحور الاول

الاطار العام لنظام التأمين على الودائع

مدخل:

شرعت العديد من البلدان، المتقدمة منها والنامية وعلى حد سواء، الى اتخاذ طائفة من التدابير والإصلاحات، لتدعيم الجهود الدولية الرامية لتحقيق الاستقرار المالي ومواكبة التطورات والتحولات الحديثة، بعد ما تعرضت الى ازمات كثيرة نتج عنها إفلاس العديد من المصارف وضياع أموال

المودعين مثلما حدث في الولايات المتحدة الامريكية عام (1934) ولبنان عام (1967) والمانيا عام (1974)، ومن أجل احتواء هذه الازمات المصرفية وتلك التي قد تحصل مستقبلا تضافرت الجهود وعملت على وضع تدابير وآليات من شأنها حماية أموال المودعين وحماية المصارف من التعثر والإفلاس، فكان نظام التأمين على الودائع (*SYSTEM DEPOSIT INSURANCE*)من ضمن الإجراءات الوقائية والعلاجية التي صُممت بغرض التخفيف من نتائج الأزمات المصرفية.

اولاً: النشأة التاريخية والتعريفية لنظام التأمين على الودائع.

ظهر أول نظام لضمان الودائع المصرفية في ولاية نيويورك الأمريكية عام (1829) ثم قامت عدة ولايات بإنشاء نظم مماثلة، ومع نهاية القرن التاسع عشر اختفت جميع أنظمة ضمان الودائع وذلك لعدة أسباب من أبرزها عدم كفاية رأس المال ونقص السيولة ، فضلا عن رداءة المواسم الزراعية والأزمات المالية المتلاحقة التي كانت لها أثراً واضحاً في عجز المصارف عن الوفاء بديونها وإفلاس العديد منها مما وضع عبئاً ثقيلا على أنظمة تأمين الودائع المصرفية والتي كان ينقصها آنذاك وجود مقرض أخير (*Lender of last resort*) حيث أن نظام الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) لم يكن قد أنشئ بعد[1].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت أول دولة تقيم نظاماً لضمان الودائع على مستوى الولاية، إلا أن جيكوسلوفاكيا (التي قسمت الى دولتين لاحقا في نهاية القرن الماضي) تعتبر أول دولة أنشأت نظاما متطورا لحماية الودائع والقروض على المستوى القومي وذلك عام (1924). فقد أنشأت جيكوسلوفاكيا في ذلك الوقت صندوقين هما[2]:

1. (صندوق الضمان الخاص) الذي جاء ليساعد المصارف على استعادة خسائرها الناجمة عن الحرب العالمية الأولى.
2. (صندوق الضمان العام) لتشجيع الادخار بزيادة درجة سلامة الودائع ومساعدة المصارف على التطور.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ففي عام (1933) صادق الكونغرس الأمريكي على قانون المصارف الذي كان يهدف إلى معالجة العيوب التي ظهرت في النظام المالي الأمريكي والتي أدت إلى فشل كثير من المصارف في فترة الكساد العظيم، وبموجب هذا القانون أنشئت المؤسسة الفيدرالية للتامين على الودائع عام (1934) لتدير نظام التامين على الودائع لدى المصارف التجارية [3].

بعد مرور مدة ليست بالقليلة على إنشاء المؤسسة الفدرالية لضمان الودائع في أمريكا شرعت دول أخرى بأنشاء مؤسسات مشابهة، فقد أقامت تركيا (صندوق تصفية المصارف) عام (1960) حذت حذوها دول عدة بإنشاء نظم ضمان الودائع حيث بدأت الدول الأوربية وبعض دول العالم الثالث بالاهتمام بموضوع حماية *(protection)* اموال المودعين فأنشأت ألمانيا عام (1974) صندوقا خاصاً لهذا الغرض بعد انهيار مصرف هيرشتات *(Herstat)* حين عجز البنك الفيدرالي الألماني عن احتواء آثار الفشل المالي للمصرف، وفي بريطانيا أدى حدوث أزمات مصرفية حادة مع بداية السبعينات إلى إنشاء نظام لحماية المودعين *(Deposit Protection Scheme)* في عام (1979)، وأنشأت

إيطاليا في الثمانينات نظاماً لحماية الودائع تلتها فرنسا في العام (1985) عقب انهيار البنك السعودي الفرنسي.

وإذا اتجهنا الى العالم العربي فتعد لبنان الدولة الاولى التي اهتمت بإنشاء نظام لحماية المودعين بعد انهيار مصرف (انترا) الذي كان من اكبر المؤسسات المصرفية في وقته، ثم اندلعت شرارة الإفلاسات المصرفية، مما ادى الى زعزعة الثقة بالجهاز المصرفي من قبل المودعين اللبنانيين وغير اللبنانيين على حد سواء، وكان لا بد للدولة من اتخاذ التدابير اللازمة التي من شانها أن تحول دون توسع رقعة الإفلاسات ودون هروب الاموال اللبنانية والاجنبية خارج البلاد، فكان إنشاء المؤسسة الوطنية لتأمين الودائع في عام (1967) أول مبادرة في هذا المجال، حذت حذوها دول عربية اخرى فقامت جمهورية مصر العربية بتقديم قانون لإنشاء صندوق التامين على الودائع المصرفية طبقا للقانون رقم(37) لعام (1992) وقد جمع البنك المركزي القسط الأول من المصارف واستخدمه في سداد خسائر إفلاس مصرف الاعتماد والتجارة، وأنشأت دولة البحرين مجلس حماية الودائع عام (1993)، تلاها السودان بإنشاء صندوق تأمين الودائع المصرفية عام (1996) كما قام الأردن بإنشاء مؤسسة تأمين الودائع المصرفية في عام (2000)، كما ان انشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر لا يخرج عن السياق العام الذي أنشئت على إثره أنظمة التأمين على الودائع في العالم، ولعل من اهم عوامل انشائه ما سمي بأزمة مصرف الخليفة مطلع عام (2003) وإعلان إفلاسه، وأخيراً، هناك في الوقت الحاضر مشاريع لإنشاء أنظمة وطنية لتأمين الودائع في كثير من الدول كالصين وايران وتونس وجنوب افريقيا بعد ان حظيت أنظمة تأمين الودائع لدورها في ضمان السلامة المالية على مزيد من الاهتمام والتركيز حيث يصل عدد الدول التي تتبنى نظام تأمين ودائع لغاية عام 2013 (112) دولة[4] (حسب مسوحات الجمعية الدولية لتأمين الودائع لعام 2013)، بعد ان أثبتت التداعيات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) أهمية وجدوى هذه الانظمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي والاقتصادي.

تجدر الاشارة الى أن نظم تأمين الودائع المصرفية في اغلب الدول هي نظم حديثة العهد نسبياً، وكانت جزءاً من مجموعة إصلاحات مصرفية هدفها تعزيز الصلاحيات الإشرافية والتنظيمية والرقابية للسلطات النقدية، وان اغلب أنظمة التأمين تديرها السلطات النقدية مثل (الولايات المتحدة الامريكية، تركيا، المملكة المتحدة، الهند وجميع الدول العربية باستثناء كندا واليابان، حيث قامت اتحادات المصارف التجارية بإنشاء مؤسسات تأمين الودائع وتقوم بإدارتها).

كما يأتي اشتراك المصارف التجارية في أنظمة التأمين إجبارياً ولا يتأثر هذا العامل بدرجة التقدم الاقتصادي لدولة ما، فهو ملاحظ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ومن حيث التغطية، يقوم نظام تامين الودائع المصرفية على أساس جغرافي بمعنى أنه يشمل المؤسسات المصرفية الوطنية والأجنبية وفروعها داخل البلد المعني ولا يشمل ودائع فروع المصارف الوطنية في الدول الأجنبية، كما لا يوجد معيار موحد يتم تطبيقه على كل أنظمة التأمين ولكن في معظمها يغطي الحد الأعلى المضمون من الودائع نسبة كبيرة من عدد المودعين ونسبة اصغر من قيم أو حجم الودائع المضمونة، وتجدر الاشارة الى أن الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلصت إلى حكم معمم بأنه من

المناسب أن يكون الحد الأعلى المضمون من الودائع بمقدار مثل أو مثلي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويختلف الحد الأعلى المضمون من بلد إلى آخر حيث يصل إلى (100%) من حقوق المودعين في تركيا، والى ما يعادل (75%) من القيمة الإجمالية من الودائع في البحرين و(50 الف) دينار في الأردن و(5 مليون ليرة) في لبنان، أما في الولايات المتحدة فيصل إلى (250 ألف دولار) وفي المملكة المتحدة يصل إلى (75%) من القيمة الإجمالية للودائع وبحد أقصى (30 الف) جنية إسترليني. كما انه في اغلب أنظمة تأمين الودائع المصرفية تقتضي القوانين أن يتحمل المودع جزءاً من الخسائر وسبب ذلك فيما يبدو هي تقديم حماية محدودة للمودع اكثر مما هي منع التهافت على سحب الودائع من المصارف. وفي هذا الصدد اشارت دراسات صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن نسبة تغطية(80%) من عدد المودعين تعد كافية، وبالنسبة لتغطية قيمة الودائع ينبغي ان لا تكون التغطية عالية لأن هذه النظم أنشئت لصالح صغار المودعين.

وبعد هذه النبذة التاريخية والتعريفية هناك حاجة لتبيان المفهوم الاساسي لهذا النظام ومعرفة مضموناته ومدلولاته، حيث ينصرف المفهوم الأساسي لنظام التأمين على الودائع في الدول التي تطبق هذا النظام إلى حماية صغار المودعين بالعملة المحلية للدولة من مخاطر إفلاس المصارف أو توقفها عن الدفع من خلال مساهمة المصارف المشتركة في النظام في صندوق للتأمين على الودائع والذي يتم تغذيته بموجب رسوم أو اشتراكات تلتزم المصارف بسدادها أو من خلال تقرير حقوق امتياز للمودعين على حصيلة التصفية بالمصرف في حالة إفلاسه وفي حدود مبالغ معينة من ودائعهم كحدود قصوى. وفي معظم الأحوال تقوم تلك الأنظمة على أساس وضع حد أقصى من ودائع الزبون الواحد لدى المصرف لكي يشمله التأمين وذلك تأكيداً للغرض الأساسي من النظام وهو حماية صغار المودعين[5].

وفكرة التأمين على الودائع تتلخص في أن يقوم كل مصرف تجاري بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه إلى جهة معينة ينشؤها البنك المركزي أو يشارك في إدارتها، وفي حالة تعثر المصرف في رد الودائع لأصحابها تتولى هذه الجهة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها[6].

أن "نظام ضمان الودائع هو ذاك النوع من أنظمة التأمين الذي تتجمع فيه المؤسسات المالية مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة تأمين وضمان، حيث تقوم هذه المؤسسات المالية (الأعضاء في النظام) بوضع السياسة الخاصة بالنظام، وذلك بحكم أنهم من يقومون بالدفع للنظام وتمويله، وفي حال إذا ما تعرض أحد أعضاء هذا النظام إلى أزمة مالية فإن هذا النظام سرعان ما يتدخل لإيجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل تكاليف هذا الحل ويقوم بالدفع للمودعين إذا لزم الأمر[7].

ثانياً : اهداف نظام التأمين على الودائع .

تهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع الى تحقيق هدفين، اولهما حماية أموال المودعين و تجنب حدوث ذعر مالي بينهم، وثانيهما الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وتفادي تعرضها للفشل أو الاعسار المالي، وبالتالي المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي ، وبشكل عام ان نظام التأمين على الودائع يتسع ويضيق طبقاً للدور المنوط بمؤسسات التأمين على الودائع المصرفية، لتحقق في النهاية الهدفين الآتيين[8]:

أ- تحقيق الاستقرار وزيادة الثقة في المؤسسات المالية حيث يقوم الجهاز المصرفي في معظم الدول، بدور رئيسي في الوساطة المالية، ولكون الودائع المصرفية قصيرة الأجل، ومن الصعب تحويل مقابلها إلى نقد في وقت قصير فمن الضروري مساعدة المصارف التي تواجه أزمة سيولة مالية، ولهذا فإن الهدف من تأمين الودائع من وجهة نظر السلطات النقدية هو تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفل زيادة الثقة في النظام المالي وبالتالي الحد من أو تفادي المشاكل الاقتصادية التي تنتج عن إعسار المصارف.

ب- زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل، فضلاً عن ما يكفله من المساواة في المنافسة بين المصارف على مختلف أحجامها، ففي حالة عدم توافر هذا النظام تعد المصارف الكبيرة هي الأكثر أماناً من المصارف الصغيرة، والمصارف الأجنبية في بعض البلدان النامية قد تكون أكثر أماناً من المصارف المحلية، وفي ظل وجود نظام تأمين للودائع تقل نسبياً الفروق بين مجموعات المصارف المختلفة لاسيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير، وعليه فان فكرة تأمين الودائع تنطوي على مغزى تكافلي، فهي تأمين على المؤسسات المالية كما في حالة التأمين على الأفراد وممتلكاتهم ، ولكن يختلف نظام التأمين على الودائع عن التأمين على الأفراد في عدة أوجه منها، أن نظام التأمين على الودائع غير موجه لحماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة، ولكنه موجه نحو المجتمع عامةً ممثلاً بكل الأشخاص والمؤسسات المودعة للأموال في الجهاز المصرفي، وهو ايضاً لا يستهدف بالضرورة الربح من الجهة الضامنة. وبالتالي فإن الضامن في الغالب هو ليس جهة تجارية تسعى إلى الربح، وإنما الغاية الأساسية هي تعزيز الثقة العامة لدى جمهور المدخرين والمودعين في نظام البلد المصرفي، مما يمكن بالتالي الجهاز المصرفي من القيام بدوره المجتمعي بقدرة وكفاءة ، كما أن نظام التأمين على الودائع المصرفية يقوم على فلسفة التكامل بين طرفين رئيسيين هما الجهاز المصرفي من جهة والمودعون الذين سيحصلون على فوائد أقل على ودائعهم مقابل التخلص من المخاطرة وظروف عدم التأكد حيث يشارك جميع المواطنين في الفوائد الناجمة عن تجنب حالات الفزع العام مقابل الموارد الحقيقية التي تخصص لإدارة أنظمة الضمان[9].

ويمكن القول ان اهداف السياسة العامة لنظام التأمين على الودائع تختلف بعض الشيء من دولة الى اخرى وحسب ظروف وبيئة كل دولة، ولكنها تهدف في النهاية الى احداث تغييرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي وكما يلي :

أ- مساهمة النظام في الحفاظ على الاستقرار المالي للدولة وذلك عن طريق[10]:

- معالجة وتوقي الأزمات المالية : ان تطبيق نظام التأمين على الودائع يزيد من قدرة المصارف والمؤسسات المالية وكفاءة ادائها بشكل عام، مما ينعكس في طمأنة جمهور المودعين على اموالهم، وليس بمقدور النظام عمل ذلك مالم تتكامل معه سياسة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي منها ما يتعلق بالأنظمة الرقابية والقانونية وتقديم تسهيلات من البنك المركزي
- الحد من مخاطر حدوث حالات تهافت المودعين لسحب الودائع: هناك احتمال كبير في ان يصاب المودعين وفي أي مكان بالهلع والذعر وان يقوموا بالتهافت على مؤسسة او مصرف ما لسحب ودائعهم كنتيجة طبيعية اذا كانت هذه المؤسسة او المصرف يعاني من مشاكل، وسرعان ما ينتشر ذلك وبسرعة

ليشمل كل المصارف والمؤسسات المرتبطة بالجهاز المصرفي، ان هذا يحدث في ظل غياب النظام الخاص بتأمين الودائع .

- المساهمة في استقرار نظام المدفوعات: عملية ايداع الاموال لدى المصارف تتيح للجمهور والمؤسسات تحريك حساباتهم (سحب وايداع) في أي وقت يرغبون فيه دون شروط وحتى يعمل نظام المدفوعات بكفاءة ينبغي ان يطمئن الجمهور بأن اموالهم المودعة لدى المصارف هي بنفس مستوى الامان الموجه للنقد، ان هذا الامان والاطمئنان يوفره نظام تأمين الودائع .

وهناك اهداف اخرى للنظام نجد من الاهمية الاشارة اليها وكما يلي[11]:

- تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الركود : تهدف بعض الدول من نظام التأمين على الودائع الى تشجيع النمو الاقتصادي كون النظام يسهم في زيادة التدفقات النقدية *(money flows)* الى الجهاز المصرفي وبذلك تزداد قدرة المصارف على الدخول في عمليات الاستثمار والاقراض، الامر الذي يعزز عملية النمو الاقتصادي، ومن فوائد النظام ايضاً تخفيض اثار وتبعات انهيار المصارف على المودعين وبصفة خاصة في فترات الركود.
- تعزيز تنافسية المؤسسات المصرفية الصغيرة: وذلك عن طريق اعطاء مساحة للمصارف والمؤسسات المالية الجديدة (والتي غالباً ما تكون صغيرة) بالعمل ومنافسة المصارف الكبيرة، فعدم وجود النظام فأن الغالبية من جمهور المودعين يفضلون ايداع اموالهم في المؤسسات والمصارف الكبيرة اعتقاداً منهم بأن اموالهم ستكون بمأمن اكثر من ايداعها في المؤسسات والمصارف الصغيرة.

المحور الثاني

بعض المؤشرات الكمية لنشاط المصارف التجارية العراقية (التحليل وسلامة الاداء)

اولاً: كفاية رأس المال Capital efficiency

يحدد مفهوم كفاية رأس المال العلاقة التي تربط بين مصادر اموال المصرف والمخاطر المحيطة به وتعد من اهم الادوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة الحدوث او الاعسار، حيث كلما ارتفعت درجة ملاءة المصرف المالية، انخفض تبعاً لذلك احتمال اعسار المصرف والعكس صحيح، ووفقاً لذلك فقد حددت المادة (16) من قانون المصارف العراقي (94) لعام (2004) الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال بنسبة (12%) للحد من مخاطر الائتمان المصرفي، والجدول (1) ادناه يبين نسب كفاية رأس المال للمصارف التجارية لعام (2012)، ويظهر من خلاله ضآلة هذه النسبة لدى مصرف الرافدين والتي بلغت (1%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضآلة رأس ماله ووجود الديون الموروثة وخسائر حرب (2003) وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام (2004)، وفروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات، وان هذه النسبة هي اقل من الحد الادنى المقرر في قانون المصارف رقم (94) لعام (2004) مما يعرض المصرف الى المخاطرة في حالة منح ائتمانات عالية بالنسبة الى راس المال المرجح بالمخاطر[12] ، في حين تراوحت النسبة لدى مصرف الرشيد بين (15% ـ 28,3%)، ووصلت لدى مصرف العراق بين (94% ـ 110%)، اما بالنسبة للمصارف الخاصة فنلاحظ ارتفاع نسب كفاية رأسمالها، حيث بلغت اعلى مستوياتها لدى المصرف التجاري العراقي وبحدود(342% ـ570%)

خلال عام (2012)، وتراوحت بين (106% ـ 493%) لدى مصرف عبر العراق، فيما بلغت (207% ـ313%) لمصرف الائتمان العراقي ووصلت الى ادنى مستوى لها لدى مصرف الوركاء بحدود (28%ـ34%). اما بخصوص المصارف الاسلامية فنلاحظ ان نسبة كفاية راس المال قد تراوحت بين (24% ـ 33%) لدى المصرف العراقي الاسلامي، وبين (66% ـ90%) لمصرف التعاون الاقليمي، ووصلت اقل نسبة كفاية رأس مال لدى المصرف الوطني الاسلامي اذ تراوحت بين (15% ـ 28%).

جدول (1)نسب كفاية رأس المال للمصارف التجارية الحكومية والخاصة لعام (2012)

ت	المصارف الحكومية		شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول
1	الرافدين	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	*1%	1%
2	الرشيد	28.3%	27%	25%	28%	27%	26%	18%	15%	17%	16%	17%	18%
3	الصناعي	97%	105%	101%	116%	166%	163%	185%	191%	196%	188%	185%	92%
4	العقاري	17%	17%	17%	12%	10*%	17%	17%	22%	16%	17%	16%	17%
5	الزراعي التعاوني	38%	39%	37.7*%	54%	54%	60.4*%	67%	55%	54%	55%	54%	54%
6	العراقي للتجارة	43%	50%	50%	51%	51%	43%	40%	40%	40%	39%	39%	38%
7	العراق	95%	94%	102%	106%	106%	110%	104%	104%	104%	104%	104%	109.477%
	المصارف الخاصة												
1	بغداد	42%	43%	43%	45%	43%	43%	41%	38%	38%	39%	39%	55%
2	البصرة الدولي للاستثمار	لم ترد	لم ترد	لم ترد	31.1%	36.6%	لم يرد	لم يرد	لم ترد	لم ترد	لم يرد	لم يرد	
3	التجاري العراقي	570%	529%	533%	393%	430%	387%	342%	360%	358%	428%	468%	414%
4	مصرف الاستثمار العراقي	66%	69%	68%	67%	56%	60%	58%	61%	61%	59%	62%	63%
5	الشرق الاوسط	55%	51%	52%	52%	58%	56%	53%	52%	53%	63%	63%	63%
6	العراقي الاسلامي	33%	30%	29%	27%	25%	24%	25%	26%	25%	24%	26%	33%
7	المتحد للاستثمار	لم ترد	22.3*%	23%	57%	18%	20%	21%	21%	21%	21%	21%	20%
8	الاهلي العراقي	191%	177%	176%	173%	166%	160%	60%	109%	103%	103%	44%	133%
9	الائتمان العراقي	207%	232%	234%	236%	243%	239%	257%	لم ترد	275%	274%	313%	300%
10	دار السلام	81%	70%	75%	61%	60%	70%	53%	51%	50%	48%	59%	72%
11	الاقتصاد	12%	12%	12%	12%	11%	10%	9%	9%	8%	8%	8%	8%
12	بابل	110%	101%	104%	104%	118%	128%	123%	111%	116%	126%	140%	117%
13	الوركاء	28%	28%	28%	29%	30%	30%	30%	31%	30%	31%	30%	34%
14	سومر	142%	142%	196%	178%	200.6*%	177%	165%	164%	163%	188%	191%	207%
15	الخليج التجاري	62%	62%	61%	57%	55.92*%	54%	48%	50%	47%	44%	44%	39%
16	ايلاف الاسلامي	19%	17%	24%	25%	25%	32%	35%	31%	33%	41%	41%	37%
17	الموصل	72%	71%	79%	75%	71%	82%	85%	82%	87%	68%	120%	119%
18	الشمال	25%	28%	23%	25%	21%	28%	27%	27%	17%	26%	25%	28%
19	الاتحاد العراقي	47%	36%	29%	31%	22%	26%	22%	23%	16%	28%	19%	21%
20	كوردستان	64%	58%	179%	155%	170%	182%	122%	75%	82%	92%	101%	216%
21	الثور	34%	45%	45%	45%	35%	35%	34%	39%	41%	57%	56%	55%
22	المنصور	103%	109%	121%	114%	115%	115%	110%	229%	241.6%	245%	251%	243%
23	اربيل	230%	230%	229%	144%	132%	132%	96%	98%	142%	181%	153%	107%
24	دجلة والفرات	70%	69%	76%	75%	55%	56%	56%	60%	48%	44%	43%	38%
25	البلاد الاسلامي	23%	22%	23%	23%	24%	25%	25%	27%	27%	26%	26%	27%
26	التعاون الاقليمي	85%	84%	88%	90%	90%	71%	70%	70%	72%	79%	70%	66%
27	مصرف المهدي	98%	99%	93%	169%	110%	163%	112%	111%	111%	173%	171%	60%
28	جيهان	30%	30%	80%	42%	44%	43%	42%	41%	38%	38%	38%	37%
29	المصرف الوطني الاسلامي	28%	27%	23%	23%	20%	19%	19%	17%	18%	15%	16%	16%
30	مصرف عبر العراق	493%	120%	118%	120.5%	120.5*%	132.4%	137%	125%	108%	109%	107%	106%
31	مصرف اميرالد	لم يرد	60%	60%	69%	65%	لم يرد	لم يرد	52%	109%	119%	79%	92%

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2012، ص126.

يلاحظ ايضاً أن كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من النسبة القانونية البالغة(12%) في حين بلغت لدى غالبية المصارف الخاصة أكثر من (60%) وذلك لتحفظ الاخيرة عن منح الائتمان من ناحية، وقيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي برفع رؤوس اموال المصارف خلال عام (2012) لتصبح (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتباراً من (2010)، مما انعكس ايجابياً على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي نتج عن سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) ويشير ذلك الى وجود موارد مالية معطلة لا تتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار الآمن والسليم، وبالرغم من كون رؤوس اموال المصارف الخاصة التي تشكل نسبة (78%)[13] من اجمالي رؤوس الاموال للمصارف كافة الا ان نسبة الائتمان النقدي الممنوح من هذه المصارف لم يتعدى (18,8%) بينما بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (81,2%)

الامر الذي جعل رؤوس اموال المصارف الحكومية لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر اي تدني نسبة كفاية رأس المال من حيث قسمة رأس المال الاساس والمساند على الاستثمارات المرجحة بالمخاطر فيرتفع المقام وينخفض البسط مما يجعل كفاية رأس المال او ما يسمى بنسبة الملاءة أقل ما يمكن و خارج النسبة المعتمدة التي لا تقل عن (12%) وفقا لأحكام المادة (16) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لعام (2004)، وبناءاً عليه تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان وبنسب عالية مجازفة وعرضة للمخاطر. ومع ذلك يتوقع تحسن نسبة كفاية رأس المال لمصرفي الرافدين والرشيد في ضوء قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء المتخذ بالجلسة الاعتيادية العشرين المنعقدة بتاريخ 2012/5/15 والمتضمن زيادة رأسمال مصرف الرافدين الى(500) مليار دينار وزيادة رأسمال مصرف الرشيد الى (400)مليار دينار[14].

ثانياً: تطور حجم اجمالي الودائع : Evolution of the size of total deposits

تعد الودائع المصرفية الاكثر اهمية في جانب المطلوبات في ميزانيات المصارف التجارية، وهي تمثل الجزء الاكبر من مواردها، وان نمو الودائع يعكس مدى التطور في قدرة النظام المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص في تعبئة المدخرات، وكلما زادت قدرة المصارف التجارية على تعبئة المدخرات كلما ساهمت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك ومنح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي[15]. ويساهم ارتفاع معدل نمو الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية في الجهاز المصرفي، ويمكن تقييم درجة تقدم أو تخلف دولة ما بصورة نسبية من طبيعة تركيب عرض النقد فيها ونسبة الودائع المرتفعة مقارنة بالعملة (إلى عرض النقد)[16] ، وقد نتفق جميعاً في انه كلما ازداد حجم الودائع كلما ازدادت إمكانيات المصارف على الإقراض والتوظيف والاستثمار، لكن زيادة الودائع تصبح سلبية إذا لم يحسن المصرف استثمارها وتوظيفها في المجالات الصحيحة أو إذا تركها مجمدة ودون توظيف، ويبين الجدول (2) حجم الودائع التي تلقتها المصارف التجارية في العراق للمدة (2006 – 2012)

جدول (2) الودائع حسب النوع والقطاع لدى المصارف التجارية الحكومية والخاصة للمدة (2006 – 2012)
باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية (مليون دينار)

السنوات year	الودائع لدى المصارف التجارية حسب القطاع				الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع			
	القطاع الخاص	القطاع المالي	القطاع العام	الاجمالي	الودائع الزمنية	الودائع الادخارية	الودائع الجارية	الاجمالي
2006	4183	327	2171	6681	459	1730	4492	6681
2007	8041	388	2169	10598	464	2644	7490	10598
2008	9060	712	4928	14700	716	4287	9697	14700
2009	10382	457	10136	21751	709	5518	15524	21751
2010	11761	397	22105	34263	803	6039	27421	34263
2011	15521	693	25605	41819	907	6732	34180	41819
2012	18232	480	23768	42480	1421	7897	33162	42480

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، لسنوات مختلفة.

سجل الاتجاه العام للرصيد الإجمالي للودائع لدى المصارف التجارية الحكومية والخاصة باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية، زيادة مستمرة وباتجاه تصاعدي، إذ بلغ الرصيد الإجمالي للودائع (14700) مليون دينار في نهاية عام(2008) وبنسبة زيادة بلغت (38,7%) قياساً بنهاية عام(2007) حيث كان الرصيد (10598) مليون دينار، وشملت الزيادة الودائع الجارية بنسبة (29,4%) والودائع الادخارية (62 %)والودائع الزمنية (54,3%) في نهاية عام(2008)، وتأتي أغلب الإيداعات من القطاع الخاص حيث سجل رصيدها (9060) مليون دينار وبأهمية نسبية (61,6%) من أجمالي الإيداعات، ثم تأتي إيداعات القطاع العام البالغ رصيدها (4928) مليون دينار بأهمية نسبية(33,5%)، وأخيراً إيداعات القطاع المالي البالغ رصيدها(712) مليون دينار وبأهمية نسبية (4,8%)، واستمرت الزيادة في رصيد إجمالي الودائع خلال عام (2010) لتسجل زيادة وبنسبة (57,5%) ليبلغ رصيدها (34263) مليون دينار مقارنة برصيدها البالغ (21751) مليون دينار نهاية عام(2009). وقد سجلت ارصدة كلاً من الودائع الجارية، الودائع الادخارية والودائع الزمنية زيادات بلغت نسبها (76,6%)، (9,4%)، (13,1%) على التوالي نهاية عام (2010) مقارنة مع ارصدتها نهاية عام (2009)، وتأتي أغلب الإيداعات من القطاع العام البالغ رصيدها (22105)مليون دينار وبأهمية نسبية (64,5%) ثم القطاع الخاص حيث سجل رصيدها (11761) مليون دينار وبأهمية نسبية (34,3%) من أجمالي الإيداعات وأخيراً إيداعات القطاع المالي البالغ رصيدها (397) مليون دينار وبأهمية نسبية (1,2%)، كما ارتفع رصيد الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في العراق الى (42480) مليون دينار في عام (2012) بعد ان سجل (41819) مليون دينار في عام (2011)، اي بنسبة نمو (1,6%) وسجلت نسبة مجموع الودائع المصرفية لدى الجهاز المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي والبالغ (245222129) مليون دينار ما نسبته (17,3%) .

وبتحليل هيكل الودائع وفقا للقطاعات يلاحظ ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة نمو قدره (17,5%) اذ بلغ (18232) مليون دينار لعام (2012) بعد ان كان (15521) مليون دينار عام (2011)، اما ودائع القطاع العام فقد انخفضت بنسبة (7,1%) لعام (2012) والذي بلغت (23768) مليون دينار عن عام (2011) والتي كانت قد سجلت (25605) مليون دينار، اما القطاع المالي فقد انخفض بنسبة (30,7%) حيث بلغ (480) مليون دينار للعام (2012) وكانت (693) في عام (2011).

وبتحليل هيكل الودائع حسب النوع لعام (2012) يلاحظ استحواذ الودائع الجارية على النصيب الاكبر من اجمالي الودائع اذ شكلت نسبة (78,1%) من مجموع الودائع، حيث بلغت (33162) مليون دينار، فيما بلغت الودائع الادخارية (7897) مليون دينار وبنسبة (18,6%) من مجموع الودائع اما الودائع الزمنية فسجلت نسبة (3,3%) اي بمقدار(1421) مليون دينار خلال عام (2012).

ان ارتفاع حجم الودائع حسب النوع والقطاع لدى المصارف التجارية للمدة (2006 – 2012) كانت بسبب تحسن الوضع السياسي نسبياً وزيادة دخل الفرد العراقي مما انعكس على ارتفاع نسبة الودائع.

ولغرض معرفة حجم الودائع ونسبتها في المصارف الحكومية والخاصة، تشير تقارير الاستقرار المالي للأعوام (2010-2012)[17] الى ان ودائع القطاع الحكومي وباستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية، لدى المصارف الحكومية كانت (11345، 22426، 26219 ، 24167) مليون دينار للأعوام (2009، 2010، 2011، 2012) على التوالي، فيما كانت ودائع القطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة في ذات المدة (250 ، 751 ، 780، 803) مليون دينار، اما الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية فسجلت الارقام التالية (6335، 6852 ، 9878، 10368) مليون دينار للأعوام (2009، 2010، 2011، 2012) على التوالي، في حين سجلت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة ولذات المدة (4047، 4908، 5783، 7863) مليون دينار. وكما يوضحها الشكلين (1 – أ و 1- ب) الآتيين:

شكل (1 أ) حجم الودائع ونسبتها في المصارف الحكومية والخاصة العراقية (2009-2012)

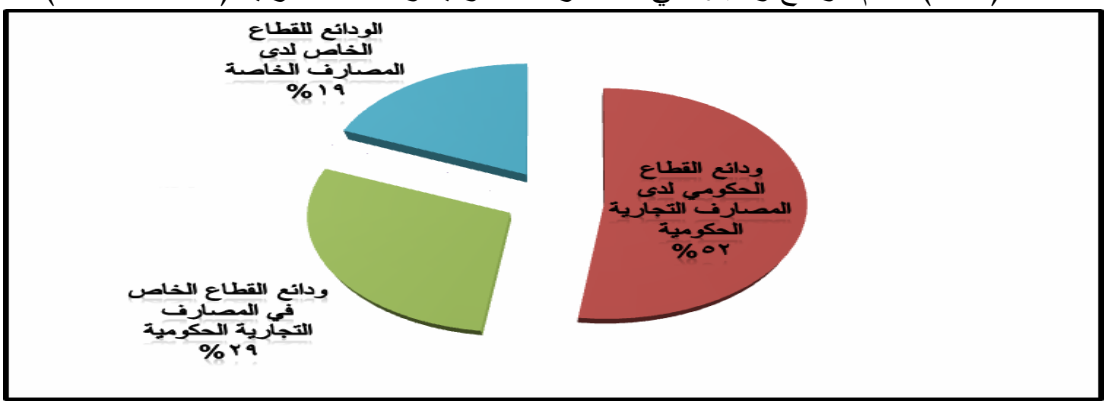

المصدر : الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية ، تقارير الاستقرار المالي للأعوام (2010-2012).

نلاحظ ومن الشكل (1- أ) ان حجم الودائع للقطاع الخاص في المصارف الحكومية اكبر من تلك التي اودعها القطاع الخاص في المصارف الخاصة فقد شكلت ودائع القطاع الحكومي والخاص في المصارف التجارية الحكومية ما نسبته (81%) فيما شكلت ودائعهما في المصارف التجارية الخاصة ما نسبته (19%) ويعود ذلك الى ان المصارف الحكومية تتمتع بضمانة ضمنية من قبل الحكومة فضلاً عن ثقة الجمهور العراقي بالمصارف الحكومية وتاريخها الطويل، وكما مبين في الشكل (1 ب)

شكل (1 ب) حجم الودائع ونسبتها في المصارف الحكومية والخاصة العراقية (2009-2012)

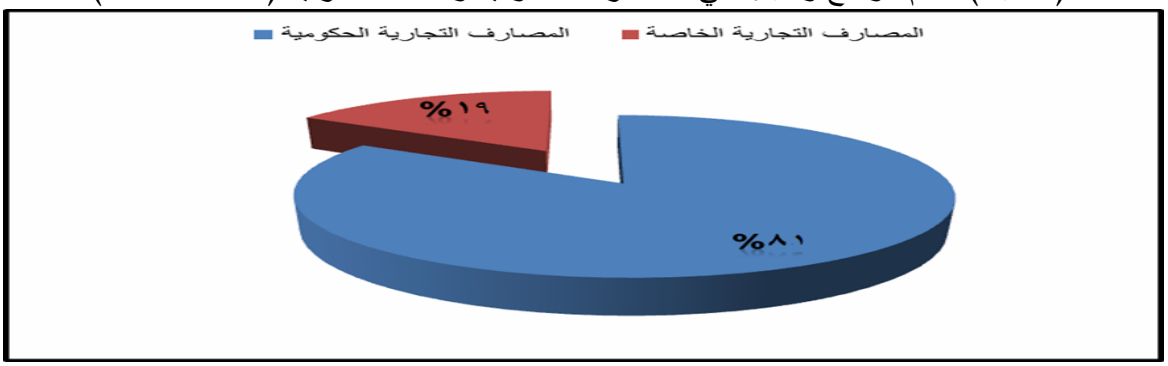

المصدر : الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية ، تقارير الاستقرار المالي للأعوام (2010-2012).

نلاحظ ان المصارف الحكومية تهيمن على ودائع القطاع الخاص، وبذلك يكون الملعب غير متساو وقد السبب في ذلك أن الزبائن يفضلون الإيداع لدى المصارف الحكومية بدلاً من أن يتحملوا المخاطرة المرتبطة بأحد مصارف القطاع الخاص.

المحور الثالث

تقييم أداء المصارف التجارية في جذب الودائع

للوقوف على امكانية المصارف التجارية في جذب الودائع سنعمد الى دراسة ذلك من عدة زوايا وكالآتي:

اولاً: حركة الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الاجمالي:

بغية التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها في المصارف التجارية العراقية، والعلاقة التي تربط الودائع المصرفية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، سندرس الميل المتوسط للودائع المصرفية لأنه يعكس قدرة وفاعلية المصارف التجارية في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم لقياس قوة المصارف التي تقاس بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي[18]، ونستطيع من تحليل هذا المؤشر أن نقيم أداء المصارف واستراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام، أما مؤشر الميل الحدي للودائع فهو يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريقه تستطيع المصارف التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك مما يتطلب تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والاستراتيجية المطبقة لتحفيز الطلب على الودائع المصرفية، ويوضح الجدول (3) حركة الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2001-2012)

جدول (3) حركة الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2001-2012)

(مليون دينار)

السنة	اجمالي الودائع (1)	الودائع الجارية (2)	الودائع لأجل (3)	الودائع الجارية اجمالي الودائع % (4) = (1) / (2)	ودائع لأجل اجمالي الودائع % (5) = (1) / (3)	الناتج المحلي الاجمالي 1988=100 GDP مليون دينار (6)	الميل المتوسط للودائع (7) = (6) / (1)	الميل الحدي للودائع = التغير في الودائع / التغير في GDP (8)
2001	1056	376	680	35,6	64,4	43335	0,02	--
2002	1292	449	843	34,8	65,2	40344	0,03	(0,08)
2003	2314	1144	1170	49,4	50,6	26990	0,08	(0,07)
2004	4318	2986	1332	69,1	30,9	33485	0,12	0,30
2005	4115	2286	1829	55,6	44,4	34267	0,12	(0,25)
2006	6681	4492	2189	67,2	32,8	47851	0,14	0,18
2007	10598	7490	3108	70,7	29,3	48511	0,21	5,93
2008	14700	9697	5003	65,9	34,1	51717	0,28	1,27

2,34	0,39	54720	28,6	71,4	6227	15524	21751	2009
3,31	0,58	58495	20,0	80,0	6842	27421	34263	2010
1,35	0,65	64081	18,3	81,7	7639	34180	41819	2011
0,15	0,62	68285	21,9	78,1	9318	33162	42480	2012

المصدر: الاعمدة (1) و(2) و(3) و(6)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، النشرات السنوية، (2003 – 2012).

الاعمدة (4) و(5) و(7) و(8) ، من عمل الباحث.

نلاحظ من الجدول (3) أن الودائع قد تضاعفت بما يعادل (40) مرة بين (2001– 2012)، اذ ارتفعت من (1056) مليون دينار عام (2001) الى (42480) مليون دينار عام (2012)، ونلاحظ كذلك ازدياد الودائع الجارية والودائع لأجل، وهذا شيء إيجابي. لكنها تعد متواضعة قياساً بعرض النقد البالغ (63735871) مليون دينار لعام (2012). وتظهر نتائج الميل المتوسط للودائع المصرفية أن هناك تذبذباً، مما يبين نقص فاعلية المصارف في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية. أما نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي فهي متذبذبة ايضاً وغير منتظمة، فدرجة استجابتها لتغير الناتج المحلي ضعيفة، وهنا ينبغي زيادة فاعلية السياسات المتبعة لكي تستطيع المصارف ان تغير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي وتحفيز الطلب على الودائع المصرفية، ولتحقيق ذلك لابد من وجود سياسة ادخارية واضحة من قبل المصارف مع وجود خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع.

ثانيا: اهمية الودائع وقدرة المصارف التجارية على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية:

تتضح أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني والاستثماري في قدرة المصارف على استخدام اموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية، ويعكس هذا المؤشر مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري وذلك لوجود علاقة طردية بين الودائع والائتمان، فالرغبة بمعدلات أكبر للنمو في غالبية الاقتصادات تتطلب رفع معدل النمو في الائتمان المصرفي، الأمر الذي يتطلب تنمية للودائع ،وهذا بدوره يتطلب استراتيجيات شاملة يتم من خلالها تعبئة أكبر مقدار ممكن من الودائع وجذب المزيد من الأموال الطليقة في الاقتصاد.

جدول (4) الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية للمدة (2001– 2012)
(مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الخاصة	اجمالي الائتمان	معدل نمو الائتمان	اجمالي الودائع	معدل نمو الودائع	الودائع الائتمان %
2001	--	--	243821	---	1056	--	0,43
2002	--	--	312200	%28	1292	%22	0,41
2003	--	--	621130	%99	2314	%79	0,37
2004	--	--	824673	%32	4318	%86	0,52
2005	--	--	1717450	%108	4115	(4)	0,24

0,25	%62	6681	%55	2664898	--	--	2006
0,30	%58	10598	%29	3459020	--	--	2007
0,32	%38	14700	%32	4587454	1151304	3436150	2008
0,38	%47	21751	%24	5690062	1927796	3762266	2009
0,29	%57	34263	%106	11721535	2884330	8837205	2010
0,21	%22	41819	%73	20344076	3776355	16567721	2011
0,15	%1	42480	%37	28438688	5098281	23340407	2012

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية، (2003 - 2012).

-- لم يتمكن الباحث من الحصول على البيانات المطلوبة، والقيمة ما بين القوسين سالبة.

نلاحظ من الجدول (4) تدهور القدرة الايداعية للمصارف التجارية فيما يتعلق بجذب الودائع، وان اغلب الائتمان النقدي الممنوح من قبل تلك المصارف كان اكبر بكثير عن ما لديها من ودائع، مما يعني لجوئها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع.

أن الائتمان النقدي يشمل قروضاً وسلف، سحب على المكشوف، خصم كمبيالات، وهو عبارة عن ائتمان قصير الأجل، وتمنح المصارف الخاصة هذا النوع من الائتمان لأنه يعد قليل المخاطرة وكذلك للتقليل من اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة بالبلد، لذلك فالمصارف الخاصة تفضل منح الائتمان قصير الأجل، كما تتبع إجراءات متشددة جداً عند منح الائتمان، فهي تطلب ضمانات كبيرة قد تتجاوز ضعف قيمة الائتمان الممنوح، وهناك إجراءات روتينية معقدة يتعرض لها الزبون من اجل الحصول على الائتمان، فهي لا ترغب في منح ائتمان لأغراض استثمارية، والذي يستمر لمدة طويلة من الزمن مما يعرضها إلى مخاطر عديدة منها، مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومخاطر التضخم فنسبة الائتمان النقدي المقدم الى الناتج المحلي الاجمالي مازالت متدنية، اذ تبلغ هذه النسبة (8,4%) على الرغم من ارتفاع الفوائض الاهلية او الادخار الشخصي الى (17,3%)[19]، وعلى الرغم من ما يوضحه الجدول (5) من ارتفاع في مستوى الائتمان النقدي المصرفي في البلاد من (243821) مليون دينار عام (2001) الى (28438688) مليون دينار عام (2012) ومع ذلك فأنها تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب[20]، وتجدر الاشارة الى أن أغلبية الزيادة الحاصلة في الائتمان النقدي نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، والتي أدت إلى انخفاض قيمة النقد وانخفاض قيمة موجودات المصارف التجارية الخاصة، فضلاً على سيادة التوقعات التشاؤمية لدى الأفراد والتي جعلتهم غير راغبين بالدخول في مشاريع استثمارية طويلة الأجل، وتشير البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي الى أن تردد المصارف بشكل عام في منح الائتمان يعود في الغالب الى الآتي :

1. ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية.
2. ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق، مثلاً تشترط المصارف العراقية أن لا تقل قيمة الضمانات العقارية عن ثلاثة أمثال مبلغ الائتمان الممنوح ويعد هذا الأجراء معرقل أمام المستثمرين الراغبين بإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة[21].

3.ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف بسبب ضعف الوضع الامني في العراق، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا ما دعا المصارف الى منح أئتمانات قليلة جداً والبعض منها توقف عن منح الائتمان .

إن انخفاض معدل استثمار الودائع في المصارف التجارية العراقية ولا سيما الخاصة منها يوضح مجموعة من المشاكل وليس مشكلة واحدة منها الآتي:

أ- نشوء ظاهرة هروب الودائع من المصارف وتوظيفها في مجالات غير إنتاجية (كشراء الأراضي والعقارات أو السلع المعمرة وفي بعض الأحيان توظيف الأموال لدى مكاتب وأفراد امتهنوا الاحتيال المالي)، الأمر الذي عمق من حالة الركود الاقتصادي وانعزال عمليات الوساطة المالية وتدهور السوق المالي، فضلا عن تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات دون معدلات نمو السكان السنوية.

ب- ان التحفظ العالي الذي تتخذه المصارف الخاصة قد انعكس على ارتفاع معدلات سيولتها فقد بلغ اجمالي رصيد الاستثمارات في ادوات الاستثمار المحلية لدى المصارف التجارية لعام (2011) ما يقارب (8,5) ترليون دينار منها (83,8 %) للمصارف الحكومية و(16,2%) للمصارف الخاصة، وهي مبالغ متواضعة مقارنةً بما تملكه هذه المصارف من موارد كبيرة غير مستثمرة[22].

وعلى الرغم من خطوات البنك المركزي العراقي لتطوير الائتمان الا أن المصارف بشكل عام لا تستثمر ودائعها (رغم محدوديتها) بشكل فعال حيث يظهر وجود أموال مجمدة لا تستثمرها المصارف فأين المشكلة ؟ المشكلة تكمن في عدم تطبيق نظام تأمين الودائع الذي من شأنه ان يزيد من حجم الودائع المصرفية من جهة وزيادة استثمارها من جهة ثانية، وايضاً يمكن القول ان ودائع الجمهور العراقي في المصارف التجارية ولاسيما الخاصة منها تتسم بصغر حجمها وغير كافية لمنح الائتمان كقروض وسلف للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وهذا راجع لأحجام المودعين عن ايداع مدخراتهم في الجهاز المصرفي العراقي لذلك تصبح هناك حاجة لتوضيح اسباب هذا الاحجام والتعرف على الاسباب الحقيقية التي ادت الى عزوف المودعين عن ايداع مدخراتهم في المصارف الحكومية والخاصة في المناطق التي تنتشر فيها فروع لتلك المصارف، وتنامي ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي العراقي، والتي اثرت سلباً على اجمالي الموارد وقوضت من القدرة التمويلية للمصارف مما يستدعي التفكير في المزيد من السبل والاجراءات لجذب المدخرات الى الجهاز المصرفي العراقي، ويعد تطبيق نظام التأمين على الودائع من افضل السبل لتحقيق ذلك، والآتي يوضح بعض من مسببات ظاهرة التسرب النقدي (الاكتناز) وهو واقع يعيشه اغلب العراقيين:

1. ضعف الثقة في المؤسسات المصرفية العراقية: ان عدم تناسب الخدمات التي تقدمها المصارف العراقية من حيث عددها أو نوعها واجراءات واسلوب وسرعة تقديمها مع متطلبات تطور الاقتصاد العراقي ومتطلبات اقتصاد السوق وضعفها بالمقارنة مع عدد ونوع الخدمات التي تقدمها المصارف العربية والعالمية، وعدم توفر وسائل الاتصال السريعة المبنية على الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تتطلبها ظروف العمل الجديدة، وترهل الهيكل الاداري في المصارف الحكومية وضعف الخبرات المصرفية الحديثة بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر ويمر بها العراق مما ادى

إلى عدم التمكن من تطبيق الرقابة الفعالة وتحقيق الاجراءات التصحيحية، وغلبة الطابع العائلي على عدد من المصارف الخاصة مما يعني اتحاد الإدارة مع الملكية في هذه المصارف من اجل تحقيق المصالح الضيقة الخاصة بالعائلة، إضافة إلى ضعف الثقافة المصرفية لبعض اصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي إلى ضياع هذه المصارف بين رغبات اصحاب رؤوس الأموال ومتطلبات اعمال الصيرفة والالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المختصة التي وضعت بشكل أساس لصالح النظام المصرفي. كما ان غياب المؤسسات المساندة للنظام المصرفي كتطبيق نظام للتأمين على الودائع فضلاً عن تزايد عمليات الاختلاس والاحتيال والتزوير والتلاعب بحسابات المصارف، وانتشار الفساد المالي والاداري، كل تلك الاسباب كان لها دور كبير في ضعف ثقة الجمهور في المؤسسات المصرفية العراقية.

2. السياسات المالية والنقدية واداء الاقتصاد الكلي: يمكن تفصيل عزوف اصحاب الفوائض المالية عن عدم التعامل مع المصارف بالآتي:

أ- نسب التضخم العالية التي سادت العراق وادت الى تآكل قيمة الودائع.

ب- انخفاض سعر صرف الدينار العراقي وانخفاض قيمة العملة العراقية مقابل العملات الاخرى مما كان له الاثر في فقدان العملة العراقية لوظيفتها كمخزن للقيمة (Store of Value)، وقد انعكس ذلك سلباً على الميل الادخاري للجمهور.

ج- كثرة الاخبار عن نية السلطة النقدية بحذف الاصفار من العملة العراقية.

د- مشكلة نقل النقود من الادارات العامة لفروع المصارف وتعرضها للسرقة بسبب عدم الاستقرار الامني وخصوصاً في بعض المناطق المسماة بالساخنة.

هـ- طباعة الفئات الكبيرة من العملة ساعد في تخزينها خارج الجهاز المصرفي.

3. عمليات الايداع والسحب: وهنا نقصد عدم تغطية عمليات الايداع والسحب للجمهور العراقي لكل ساعات اليوم حيث يبدأ الدوام في اغلب المصارف العراقية بعد الساعة الثامنة صباحاً وتبدأ عمليات الايداع والسحب بعد الساعة التاسعة صباحاً وتنتهي في الساعة الثانية عشر ظهراً لأقفال الصندوق واجراء عملية الحساب والتدقيق والمطابقة (باستثناء عدد قليل من المصارف الخاصة)، وبذلك يكون عمل اغلب المصارف لأربعة ساعات فقط .

4. تدني الخدمات المصرفية: ويعزى ذلك للأسباب الآتية:

أ- الانتشار والتوزيع غير الجيد للخدمات المصرفية داخل المحافظة الواحدة حيث تتركز المصارف في الاسواق والمناطق التجارية.

ب- تضرر الزبائن من العجوزات الناتجة عن صرف مبالغ كبيرة من المصارف اي وجود نقوصات في البكتات (Bundles) في الكثير من الاحيان.

ج- التأخير واهمال بعض موظفي المصارف لوقت الزبائن وطول الاجراءات المتبعة في واحدة من اهم المعاملات المصرفية المباشرة وهي (الحساب الجاري) فتجد الزبائن في حالة تذمر من الانتظار لحين ينادي المنادي بالرقم الذي يحملونه لكي يتم صرف الصك .

د- اعطاء الزبائن عند قيامهم بسحب مبالغ كبيرة، مبالغ من الفئات الصغيرة والممزقة احياناً تنفيذاً لسياسة المصرف.

هـ- قيام المصارف بتقديم خدمات ثانوية على حساب مهامها الرئيسية كتوزيع رواتب المتقاعدين مثلاً.

و- عدم توفر المعلومات والدعاية الاعلانية عن الخدمات التي تقدمها المصارف والتي تتميز بها عن بعضها البعض في المنافسة. ولم تكترث المصارف العراقية الى اهمية الاعلان الذي يجذب الزبائن، ان طريقة تعميم الاعلان تخص علم الاعلان والتسويق[23] ولم يتطور الاعلان المصرفي في العراق رغم اهميته.

وكان للأسباب السالفة الذكر انخفاض في الايداع المصرفي ومن ثم انخفاض في حجم الودائع، وقيام العديد من رجال الاعمال بتصميم الغرف المحصنة داخل منازلهم وتعاقدهم مع بعض الصيارفة للعمل معهم، مما اثر سلباً على اجمالي موارد المصارف والحد من قدرتها التمويلية وهذا ما يستدعي الى ضرورة اصلاح هذا الوضع خدمةً للصالح العام، فينبغي على المصارف ان تتحرك في جانبي العرض والطلب[24] اي جانب استقطاب الودائع والعمل على زيادتها ونموها من خلال تحفيز المودعين عن طريق عوائد العمليات الاستثمارية التي تقوم بها بما يشجعهم على زيادة ودائعهم، كما تعمل في الوقت ذاته على تخيير الزبائن والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المناسبة التي تقوم بتمويلها آخذة في ذلك الضمانات المصرفية المناسبة لضمان استرداد اموال مودعيها التي قامت بتوظيفها في حال فشل زبائنها في السداد، ولتنظيم هذه العلاقة ووضع الضوابط اللازمة لها وبما يضمن استقرار وسلامة الجهاز المصرفي يأتي دور نظام التأمين على الودائع في وضع الاسس والضوابط والارشادات التي تحكم عمل المصارف التجارية مستمداً صلاحياته الرقابية والاشرافية من البنك المركزي، ويمكن توضيح امكانية نظام التأمين على الودائع في حشد واستقطاب الودائع وتطوير عمل المصارف التجارية العراقية بالآتي:

1. تشجيع سياسة الانتشار المصرفي: يعمل نظام التأمين على الودائع على تشجيع فتح فروع جديدة للمصارف التجارية في حالة تطبيقه في محافظات العراق ومدنه والعمل على نشر الوعي المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية وتنمية المشروعات في تلك المدن بما يحقق التنمية المتوازنة ولكي لا تكون الخدمات المصرفية مقتصرة في المدن الكبيرة وبالقرب من الاسواق، فعندما يطمئن المواطن على امواله المودعة في المصارف التجارية وخاصة في المصارف الخاصة بكونها مضمونة من قبل النظام فأن ذلك يشجع الجميع على ايداع فوائضهم المالية في المصارف وبالتالي زيادة حجم الودائع والدخول في العمليات الاستثمارية بأطمئنان.
2. في مجال السياسات المالية والنقدية والمصرفية: يساهم نظام التأمين على الودائع في رفع الميل الحدي للادخار وتخفيض الميل الحدي للاستهلاك وهنا ينبغي ان يتم وضع سياسات متوسطة وبعيدة المدى لزيادة ثقة المواطن في مصداقية السياسات الاقتصادية الكلية، وان تكون السلطة النقدية هي التي تحفظ مصالحه وحقوقه، واللجوء إلى تفعيل معدل الفائدة لجذب الودائع المختلفة، وبخاصة الادخارية، بشكل منح المصارف حرية إقرار معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وبذلك لابد من استحداث صيغة جديدة متمثلة بتطبيق النظام وبما يكفل للمودعين عوائد مجزية مضمونة ومحفزة للتعامل مع المصارف.
3. ترقية الخدمات المصرفية وتنقية الجهاز المصرفي: يتم ذلك عن طريق رفع الكفاءة المصرفية حيث نجد ان اغلب المصارف العراقية الخاصة تقتصر اعمالها على صرف العملة (الدولار)، فاذا ما

ازدادت ثقة المودعين في تلك المصارف وايداع الاموال فيها فأن ذلك سيقود حتماً الى زيادة حجم الودائع والتي بدورها ستقوم المصارف باستثمارها والحصول على ارباح مما سيقود ايضاً الى زيادة المنافسة بين المصارف لتقديم اجود الخدمات المصرفية وتطويرها بالشكل الذي يجلب اكبر عدد ممكن من الزبائن[25] ، ولاشك ان تقديم الخدمات واتقان انجازها وترسيخ السمعة الطيبة للمصرف لدى زبائنه يتيح زيادة حجم الودائع الاجمالية، اما تنقية الجهاز المصرفي، فان النظام يعمل على ازالة تعثر بعض المصارف والحيلولة دون وقوعها في مشكلات الافلاس وعن طريق قيام النظام بالإشراف والرقابة المستمرة على المصارف وحل المشاكل التي قد تعترضها.

4.حوافز للمودعين وسلوك الزبائن: تتبنى العديد من المصارف انظمة الحوافز لجذب المزيد من المدخرات، وقد تكون تلك الحوافز للمودعين وللموظفين العاملين داخل المصارف الذين يساهمون في جذب المدخرات للمصرف الذي يعملون فيه، وقد تكون تلك الحوافز في شكل حوافز مادية او معنوية، وان تطبيق نظام التأمين على الودائع يكون بمثابة حافز معنوي للمودعين وللمصارف وبخاصة المصارف الخاصة وان لها مدلول نفسي قوي وتأثيرات ايجابية تساعد في خلق المناخ الملائم لزيادة حجم الودائع وجذب المدخرات[26]. اما فيما يخص سلوك الزبائن الذي يتسم بضعف الوعي وانخفاض الاستجابة للأدوات المصرفية مثل سعر الفائدة، وهو ما يجعل من المجتمع العراقي مجتمعاً نقدياً يفضل التعامل بالنقود عن التعامل بالأدوات النقدية، وهذا قد يكون بسبب فقدان الثقة في المصارف واحتمالية ان يفقد الزبون امواله المودعة في المصارف، ولكن مع وجود تأمين او ضمان لأموال المودعين فان ذلك سيغير من سلوك الزبائن في زيادة التعامل مع المؤسسات المصرفية.

وعلى هدى ما تقدم استقر الرأي على ان تطبيق نظام التأمين على الودائع سوف يسهم في زيادة ثقة الجمهور العراقي بالمصارف التجارية العراقية ومن ضمنها المصارف الخاصة ورفع نسبتها المتدنية في التنمية الاقتصادية. وان الايداعات في المصارف الخاصة مازالت قليلة قياساً الى المصارف الحكومية فلذلك ستكون مساهمتها لتلبية متطلبات التنمية والاعمار محدودة جداً خاصة في تمويل المشاريع الكبيرة وسيكون دورها محدودا لضعف امكاناتها في تمويل المشاريع، وبذلك سيكون للنظام دور كبير في زيادة الايداعات ورفع نسبتها في التنمية الاقتصادية لكونه يحمي اموال المودعين مما يسهم في استقرار الجهاز المصرفي.

هوامش البحث

(1) حشاد، نبيل، انظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين ،التجارب والدروس المستفادة، السلسلة المصرفية ، عمان ،المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، 1994 ، ص60.

(2) عبد النبي، وليد عيدي ، شركات ضمان الودائع المصرفية ودورها في حماية الجهاز المصرفي وودائع الجمهور، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي، http://www.cbi.iq/index.php?pid=Home ، وقت الزيارة 2014/3/19 ، ص2.

(3) *Francesco Pastille, INTERNATIONAL DEPOSIT INSURANC SYSTEMSE, International Monetary Fund, November 1999, P.71 .*

(4) *International Association of Deposit Insurers, http ://WWW.IADI.ORG.*

(5) اتحاد المصارف العربية، الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته، بيروت، منشورات اتحاد المصارف العربية، 1993، ص179.

(6) عبد الحميد، عبد المطلب. البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م، ص79 .

(7) *Zhong – wen, LIU, The Analysis of U.S. Deposit Insurance System and The Enlightenment to China, Chinese Business Review, Volume 6, No. 1 (serial No. 43) Jan. 2007, P.56.*

(8) الغندور، حافظ كامل، مؤسسات ضمان الودائع كأداة لمعالجة المشكلات المصرفية، بيروت، اتحاد المصارف العربية ، 1992، ص51.

(9) الطيب، مصباح، صندوق ضمان الودائع المصرفية، بنك السودان، مجلة المصرفي، العدد 27، نسخة الكترونية، اذار 2003.

(10) *Financial Stability Forum,"Guidance for Developing Effective Deposit Insurance-Background Documents",FSF, 2001,p12-14.*

(11) *I b I d, p.14*

(12) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012 ، ص8.

(13) نفس المصدر، ص26.

(14) نفس المصدر، ص8.

(15) Shekhar .J, Banking Theory and Practice, Vikas Publishing House PVTLTD, New Delhi,2000,p54

(16) السيد علي، عبد المنعم ، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٣.

(17) للمزيد من التفاصيل انظر، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، تقارير الاستقرار المالي لعام (2010، ص70 و ص72) ولعام (2012، ص120 وص122).

(18) الزبيدي، محمود حمزة، ادارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق، عمان ،2000، ص149.

(19) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2012، ص30.

(20) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012 ، مصدر سابق، ص6.

(21) الشماع، همام راضي، الائتمان المصرفي الواقع ومتطلبات انخفاض رؤوس اموال المصارف ينعكس على اعداد وقيمة القروض المقدمة من قبل المصرف، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثالث لبيت الحكمة، 2002، ص17.

(22) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2012، مصدر سابق، ص8.

(23) راشد ، احمد عادل ، إدارة القوة البشرية ، دار الجامعة المصرية، القاهرة ، 1975، ص95.

(24) حسن، صابر محمد، تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، اصدارات بنك السودان المركزي، 2004، ص51.

(25) الشيخ، صلاح الدين وآخرون، امكانية جذب المزيد من المدخرات الى داخل الجهاز المصرفي السوداني، اصدارات البنك المركزي السوداني، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2003، ص63.

(26) نفس المصدر، ص68.

المصادر

اولاً : المصادر العربية

1. اتحاد المصارف العربية، الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته، بيروت، منشورات اتحاد المصارف العربية، 1993.
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2012.
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2010.
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية، (2003 – 2012).
5. الزبيدي، محمود حمزة، ادارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق، عمان ،2000.
6. حسن، صابر محمد، تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، اصدارات بنك السودان المركزي، 2004.
7. حشاد، نبيل، انظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين ،التجارب والدروس المستفادة، السلسلة المصرفية، عمان ،المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، 1994.
8. الطيب، مصباح. "صندوق ضمان الودائع المصرفية"، بنك السودان، مجلة المصرفي، العدد 27، نسخة الكترونية، اذار، 2003.
9. السيد علي، عبد المنعم ، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠٤.
10. عبد النبي، وليد عيدي ، شركات ضمان الودائع المصرفية ودورها في حماية الجهاز المصرفي وودائع الجمهور، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي، http://www.cbi.iq/index.php?pid=Home ، وقت الزيارة 2014/3/19.
11. عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها ، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.
12. الغندور، حافظ كامل، مؤسسات ضمان الودائع كأداة لمعالجة المشكلات المصرفية، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 1992.
13. راشد ، احمد عادل ، إدارة القوة البشرية ، دار الجامعة المصرية، القاهرة ، 1975.
14. الشماع، همام راضي، الائتمان المصرفي الواقع ومتطلبات انخفاض رؤوس اموال المصارف ينعكس على اعداد وقيمة القروض المقدمة من قبل المصرف، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثالث لبيت الحكمة، 2002.
15. الشيخ، صلاح الدين وآخرون، امكانية جذب المزيد من المدخرات الى داخل الجهاز المصرفي السوداني، اصدارات البنك المركزي السوداني، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2003.

ثانياً : المصادر الاجنبية:

1. Francesco Pastille, INTERNATIONAL DEPOSIT INSURANC SYSTEMSE, Rome, International Monetary Fund, November 1999.
2. Financial Stability Forum." Guidance for Developing Effective Deposit Insurance-Background Documents,FSF, 2001.
3. International Association of Deposit Insurers, http ://WWW.IADI.ORG.
4. Shekhar .J, Banking Theory and Practice, Vikas Publishing House PVTLTD, New Delhi,2000.
5. Zhong – wen, The Analysis of U.S. Deposit Insurance System and The Enlightenment to China, Chinese Business Review, Volume 6, No. 1 (serial No. 43), U.S.A, Jan. 2007.